



المويزري للصالح: ما إجراءات إدارة الجرائم الإلكترونية تجاه شكاوى قضايا الرأي؟



شعبان المويزري

وجه النائب شعبان المويزري سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، طالب فيه الإجابة عن الآتي:

1- ما الإجراءات التي تقوم بها إدارة الجرائم الإلكترونية في الإدارة العامة للمباحث الحائثة تجاه الشكاوى المتعلقة بقضايا الرأي من تاريخ ورود البلاغ وإجراءات التحري والقبض إلى حين إحالتها إلى جهات التحقيق المختصة؟

2- هل قام أي من منتسبي إدارة الجرائم الإلكترونية بالقبض على أي متهم بقضايا الرأي بطريقة مخالفة للإجراءات القانونية المتبعة؟

3- هل تم استخدام أي وسيلة من وسائل التهديد والضرر ضد أي مغرود أو مغردة أو ضد من نشر رأياً في وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى؟

4- هل تم احتجاز أي متهم في الإدارة أكثر من المدة القانونية المحددة للمحجز؟

5- كم عدد من تم إلقاء القبض عليهم من المتهمين بقضايا الرأي من قبل إدارة الجرائم الإلكترونية خلال الفترة من 2015/7/22 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟

6- ما عدد الشكاوى الواردة ضد ضباط وأفراد إدارة الجرائم الإلكترونية خلال الفترة ذاتها 2015/7/22 حتى تاريخ تقديم هذا السؤال؟

7- هل يتم وضع قيد أممي (القائمة السوداء) على أسماء المتهمين في قضايا الرأي أم لا؟

وجه النائب شعبان المويزري سؤالاً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل عن نظام إصدار وتحصيل فواتير الكهرباء والماء للمستهلكين المتبع في الوزارة. ونص السؤال على ما يلي:

فيما يتعلق بنظام إصدار وتحصيل فواتير الكهرباء والماء للمستهلكين المتبع في الوزارة، وحرصاً على التأكد من سلامة جميع الفواتير المصدرة للمواطنين وصحتها وحفاظاً على المال العام يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- قيمة الفواتير المصدرة لكل نشاط تجاري أو سكني

عمر الطببائي يسأل عن نظام إصدار وتحصيل فواتير الكهرباء والماء



عمر الطببائي

المديونيات غير المحصلة إذا وجد، مع بيان أسباب تأخر تحصيل إجمالي المديونية والإجراءات التي اتخذت لتفادي هذا التأخير مع تزويدي بما يثبت اتخاذها بصورة ضوئية من الفواتير 3 - صورة ضوئية من الفواتير التي عدلت بالزيادة أو النقصان منذ 2010/1/1 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان وظائف الذين أجروا التعديل وطبيعة عملهم وأسباب التعديل.

4 - عدد فواتير المرافق التي احتسب معدل استهلاك لها مرتين أو أكثر مع إرفاق الآتي: أ- وظائف الذين أصدروا الفاتورة وطبيعة عملهم.

وجه النائب عمر الطببائي سؤالاً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بالوكالة د. خالد الفاضل عن نظام إصدار وتحصيل فواتير الكهرباء والماء للمستهلكين المتبع في الوزارة. ونص السؤال على ما يلي:

فيما يتعلق بنظام إصدار وتحصيل فواتير الكهرباء والماء للمستهلكين المتبع في الوزارة، وحرصاً على التأكد من سلامة جميع الفواتير المصدرة للمواطنين وصحتها وحفاظاً على المال العام يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - قيمة الفواتير المصدرة لكل نشاط تجاري أو سكني

«الداخلية» تقر اقتراح الحجرف زيادة علاوات العسكريين



مبارك الحجرف

أحالت لجنة الداخلية والدفاع إلى المجلس تقريرها الذي وافقت فيه على الاقتراح برغبة المقدم من النائب مبارك الحجرف ونصه الآتي:

1 - زيادة الراتب الأساسي بنسبة 50٪.

2 - مضاعفة العلاوة الدورية بنسبة 100٪ وأن تمنح هذه العلاوة طيلة البقاء في الرتبة.

وأقر الاقتراح:

3 - السماح للعسكريين من الفئات المذكورة باستكمال دراستهم الجامعية وفق شروط وضوابط محددة هي:

أ - تجاوز مدة خدمته الفعلية ثلاث سنوات.

ب - عدم وجود مجالس عسكرية في رتبته.

ج - حصوله على تقدير امتياز لآخر ثلاث سنوات.

4 - يستحق الترقية الاستثنائية كل من تجاوزت مدة خدمته الفعلية 8 سنوات على ألا يكون لديه مجالس عسكرية لآخر ثلاث سنوات وألا يقل تقديره فيها عن جيد جداً ويستحقها مرتين فقط طوال مدة خدمته.

وأحالت لجنة الداخلية والدفاع إلى المجلس تقريرها الذي وافقت فيه على الاقتراح برغبة المقدم من النائب مبارك الحجرف ونصه الآتي:

1 - زيادة الراتب الأساسي بنسبة 50٪.

2 - مضاعفة العلاوة الدورية بنسبة 100٪ وأن تمنح هذه العلاوة طيلة البقاء في الرتبة.

وأقر الاقتراح:

3 - السماح للعسكريين من الفئات المذكورة باستكمال دراستهم الجامعية وفق شروط وضوابط محددة هي:

أ - تجاوز مدة خدمته الفعلية ثلاث سنوات.

ب - عدم وجود مجالس عسكرية في رتبته.

ج - حصوله على تقدير امتياز لآخر ثلاث سنوات.

4 - يستحق الترقية الاستثنائية كل من تجاوزت مدة خدمته الفعلية 8 سنوات على ألا يكون لديه مجالس عسكرية لآخر ثلاث سنوات وألا يقل تقديره فيها عن جيد جداً ويستحقها مرتين فقط طوال مدة خدمته.

ب - صورة ضوئية لتوسطات الاستهلاك السابقة واللاحقة للمعدل المحسوب منذ تاريخ 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ج - صورة ضوئية من تقرير فحص العدادات والذي احتسب المتوسط بناء عليه.

5 - عدد المرافق في السكن الخاص التي طبقت عليها التعرفة التجارية منذ 2017/5/22 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6 - هل طبقت التعرفة التجارية على السكن الخاص؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالأسباب.

ب - صورة ضوئية لتوسطات الاستهلاك السابقة واللاحقة للمعدل المحسوب منذ تاريخ 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

ج - صورة ضوئية من تقرير فحص العدادات والذي احتسب المتوسط بناء عليه.

5 - عدد المرافق في السكن الخاص التي طبقت عليها التعرفة التجارية منذ 2017/5/22 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6 - هل طبقت التعرفة التجارية على السكن الخاص؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالأسباب.

ضوابط وشروط لشغل الوظائف الإشرافية



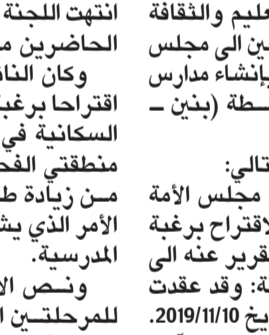
عبدالله الكندري

أحالت لجنة الداخلية والدفاع إلى المجلس تقريرها الثالث والثلاثين عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب عبدالله الكندري، ونصه الآتي: «إصدار قرار بشروط وضوابط شغل الوظائف الإشرافية والقيادية للمدنيين والعسكريين في وزارة الداخلية على غرار ما هو معمول به في ديوان الخدمة المدنية». وجاء نص التقرير كالتالي:

أحال رئيس مجلس الأمة الاقتراح برغبة إلى اللجنة بتاريخ 2019/9/18 وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه، وقد نظرت اللجنة في اجتماعها المنعقد في تاريخ 2020/1/26. وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار إليه، واللجنة تقدم تقريرها للمجلس لاتخاذ ما

يراه مناسباً بصدده. وجاء نص الاقتراح كالتالي: أصدر وزير الداخلية القرار رقم 2411 لسنة 2008 بشأن الهيكل والدليل التنظيمي للوزارة متضمناً وحدات تشمل جميع المستويات التنظيمية من مراقب ورئيس قسم ومدير إدارة ومدير عام ووكلاء مساعدين، إلا أنه قد خلا من شروط وضوابط شغل الوظائف الإشرافية، الأمر الذي يتطلب معه إصدار قرار بذلك تحقيقاً للمساواة والشفافية وتنظيم العمل داخل الوزارة بشكل فعال والكشف عن مظاهر الفساد ومكافحته. لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «إصدار قرار بشروط وضوابط شغل الوظائف الإشرافية والقيادية للمدنيين والعسكريين في وزارة الداخلية على غرار ما هو معمول به في ديوان الخدمة المدنية».

«التعليمية» تقر إنشاء مدارس ابتدائية ومتوسطة في «الأحمدي»



أحمد الأحمد

أرسلت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد تقريرها الثاني والأربعين إلى مجلس الأمة بخصوص الاقتراح برغبة بإنشاء مدارس للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (بنين - بنات) في محافظة الأحمدية. فيما جاء تقرير اللجنة كالتالي:

الإحالة: أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة بتاريخ 2019/1/10، الاقتراح برغبة المشار إليه لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس المؤقت. اجتماع اللجنة: وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2019/1/10. قرار اللجنة: وبعد المناقشة وتبادل الآراء

انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها. وكان النائب د. محمود الخضير قد قدم اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: نظراً للمخاتفة السكانية في محافظة الأحمدية وخاصة في منطقتي الفحجيل والمنقف وما بصاحبها من زيادة طلابية في مدارس تلك المناطق، الأمر الذي يشكل عبئاً على الإدارات والمرافق المدرسية. ونص الاقتراح على: إنشاء مدارس للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (بنين - بنات) في محافظة الأحمدية.

مناسبة بصدده. وجاء نص اقتراح الصالح بما يلي: تُعد الجمعيات التعاونية ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني، حيث يقع على عاتقها مسؤولية إدارة عشرات الملايين، الأمر الذي يتطلب أن تكون مجالس الإدارات على أعلى مستويات الكفاءة الإدارية والفنية والمالية. ولا شك أن العمل على انعاش هذا القطاع يشكل ضرورة قصوى لما له من فوائد عدة، منها الإبقاء بالعمل التعاوني والحد من المخالفات التي تحدث بسبب عدم الوعي بقواعد العمل التعاوني، وينبغي على وزارة الشؤون

مناسبة بصدده. وجاء نص اقتراح الصالح بما يلي: تُعد الجمعيات التعاونية ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني، حيث يقع على عاتقها مسؤولية إدارة عشرات الملايين، الأمر الذي يتطلب أن تكون مجالس الإدارات على أعلى مستويات الكفاءة الإدارية والفنية والمالية. ولا شك أن العمل على انعاش هذا القطاع يشكل ضرورة قصوى لما له من فوائد عدة، منها الإبقاء بالعمل التعاوني والحد من المخالفات التي تحدث بسبب عدم الوعي بقواعد العمل التعاوني، وينبغي على وزارة الشؤون

مناسبة بصدده. وجاء نص اقتراح الصالح بما يلي: تُعد الجمعيات التعاونية ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني، حيث يقع على عاتقها مسؤولية إدارة عشرات الملايين، الأمر الذي يتطلب أن تكون مجالس الإدارات على أعلى مستويات الكفاءة الإدارية والفنية والمالية. ولا شك أن العمل على انعاش هذا القطاع يشكل ضرورة قصوى لما له من فوائد عدة، منها الإبقاء بالعمل التعاوني والحد من المخالفات التي تحدث بسبب عدم الوعي بقواعد العمل التعاوني، وينبغي على وزارة الشؤون



خليل الصالح

المجلس، وقد نظرت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2019/12/18 ورأت أن شروط الترشيح لانتخابات مجالس

أحالت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل إلى المجلس تقريرها الحادي عشر عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب خليل الصالح، ونصه الآتي: «إخضاع المتقدمين للترشح لانتخابات الجمعيات التعاونية إلى دورة تدريبية تؤهلهم للعمل التعاوني في جوانبه الإدارية والمالية والفنية وتعرفهم بقواعده واللوائح والنظم المعمول بها». وجاء التقرير كالتالي:

أحال رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة بتاريخ 2018/11/18، الاقتراح برغبة لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى

«الميزانيات» بحثت ضوابط توزيع وتخصيص القسائم الصناعية

فرز العسكريين وعودتهم إلى وظائفهم الأصلية سواء للعاملين لدى أعضاء مجلس الأمة أو لغيرهم، إضافة إلى أن يكون تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته محل اهتمام مجلس الوزراء لإصدار توجيهاته للجهات العسكرية المعنية بالمسؤولية وتحسين معايير التنبؤ والفرز للعسكريين وتوحيد تشريعاتها.

وقال عبدالصمد في ختام التصريح أن اللجنة أوصت بتكليف الحكومة الرجوع مديناً إلى كل وزير أصدر قراراً بفرز عسكريين في مكتبه للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة أو غيرهم بأوامر شفهية لما تسبب به من ضياع لأموال الدولة.

الصناعية. وأضاف «مع الأخذ بالاعتبار الأمور الخارجة عن إرادة من منح له تلك القسائم والتي قد تكون مسؤولية جهات حكومية أخرى بإجراءات قد تعرقل التنفيذ مثل تأخر إيصال التيار الكهربائي وغيرها من الأمور».

وفيما يخص نذب وفرز العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة قال عبدالصمد إن اللجنة توصلت بعد الدراسة إلى إدراج بعض التوصيات بإجماع الحاضرين من أعضاء اللجنة تحقيقاً للصالح العام وتسوية للملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة. وبين عبدالصمد أن تلك الملاحظات مفادها إنهاء

إعادة تسعير وتقييم الرمال لتحسين مستوى التحصيل والإيراد بما لا يؤثر على المستهلك وهو ما أكدته الوزارة في الاجتماع في حال تم الإبقاء على ذلك الاختصاص بالهيئة.

وأضاف أن الوزير أفاد بأن الهيئة قامت بحصر الأنشطة غير الصناعية كافة والمسندة إلى الهيئة وبما فيها الدراكيل وجار بحثها في مجلس الوزراء لإسنادها إلى الجهات المختصة.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة تحديد الضوابط والآلية المناسبة في توزيع وتخصيص القسائم الصناعية لمن يستحقها وما يقابلها من سحب للقسائم لمن يقصر في تنفيذها للمشاريع

إلى 27 ألف دينار. إلا أن التقديرات في الميزانية الجديدة بلغت 150 ألف دينار بالزيادة عن الميزانية السابقة وبشكل مبالغ فيه مقارنة بالبيانات الفعلية.

وأشار إلى أن اللجنة سبق لها أن ناقشت أن إشراف الهيئة العامة للصناعة على الدراكيل بعد أحد الأعمال والأنشطة غير الصناعية المسندة إليها وبات يؤثر على الغرض الذي أنشئت من أجله كما انتهى إليه ديوان المحاسبة آنذاك حول هذا الشأن.

وقال عبدالصمد إن اللجنة أكدت ضرورة بذل مزيد من الجهد في ظل الوضع القائم في الهيئة وإشرافها على نشاط الدراكيل نحو التنسيق بين الجهات المختصة بشأن

أسباب ذلك والناجمة عن أمور خلافية ما بين جهات حكومية أخرى ذات الصلة مثل بلدية الكويت بشأن مساحة الارتدادات وإبرام العقود فيها، حيث إن تلك الأمور لم تحسم بعد ما أفر على مستوى تحصيل الإيرادات بالنسبة لمنطقتي صبحان والصلبية تحديداً. وأضاف عبدالصمد أنه بالنسبة لقسائم الدوحة فإن قرار مجلس الوزراء بوقف تجديد التراخيص كان سبباً في انخفاض الإيرادات لتلك القسائم.

ولفت إلى أن اللجنة لاحظت الانخفاض الحاد في إيرادات رسوم تراخيص الدراكيل الفعلية في السنتين الأخيرتين من 70 ألف دينار

السنة المالية 2017/2018. وأضاف عبدالصمد أن اللجنة أكدت ضرورة مراعاة الدقة في تقديرات الميزانية بما يناسب البيانات الفعلية للهيئة لتقليل ما رصدته اللجنة من انحرافات مقارنة بالميزانية التأسيسية للهيئة على مستوى الإيرادات والمصروفات على حد سواء. وأشار إلى أن اللجنة ناقشت الانحرافات المتعلقة بتخصيص إيرادات القسائم الصناعية فعلياً وتقديرها علماً أن الفرق بين التقدير والتحصيل بدأ يتسع سنوياً، حيث بلغ التحصيل الفعلي في آخر سنة مالية نحو 27 مليون دينار مما هو مقدر لها بـ 31 مليون دينار. وأوضح أن الهيئة بررت



عدنان عبدالصمد

السنوات السابقة للخراتنة العامة للدولة تنفيذاً للقانون، والتي بينت الهيئة بأنها محل متابعة وأنها في صدد تحويل ما تبقى من تلك المبالغ والبالغة نحو 41 مليون دينار في نهاية الشهر الجاري فيما يخص

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مؤخرًا مشروع قانون يربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2020/2021، والحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان. واستعرضت اللجنة أيضاً تقرير ديوان المحاسبة بشأن دراسة دواعي وأسباب نذب وفرز مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة. وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد، إن اللجنة بحثت إجراءات الهيئة في توريد الأرباح المحتجزة عن

دليل الأطباء

دعماد النجادة
استشاري جراحة التجميل والحروق

دكتوراه في جراحة التجميل (بورد الماني) الزمالة الأسترالية لجراحة الوجه والفكين

- تكبير الخدود والفتحتين
- علاج البثرة بالسفرة ضمن ميزانية التأمين الصحي
- تكبير وتصغير وزرع وترميم الصدر والبطانة والخصف والدهون
- اصلاح مضاعفات الحروق والجروح وزراعة الشعر
- تشوهات الخلقية الشفة الأرنبية - شق سقف الحلق - تضخم الكفين
- إزالة الشعر والأوعية الدموية بأحدث أجهزة الليزر
- حقن عوامل النمو لتنشيط الوجه ونمو الشعر

66173955 - 94499065 - 25358776/772
قسم الليزر - 6
المنعقد من 1-9 - 11

لإعلاناتكم في صفحة
دليل الأطباء

الاتصال
22272748 - 22272749

لإعلاناتكم في صفحة
دليل الأطباء

الاتصال
22272748 - 22272749